

مرفق رقم
(7)



State of Kuwait

مجلس الأمة

NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

التقرير (45)

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

التاريخ: ٢٣ شعبان 1439

الموافق: ٩ مايو 2018

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

يسرني أن أقدم لكم التقرير الخامس والأربعون للجنة الشؤون المالية

والاقتصادية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016

بإصدار قانون الشركات.

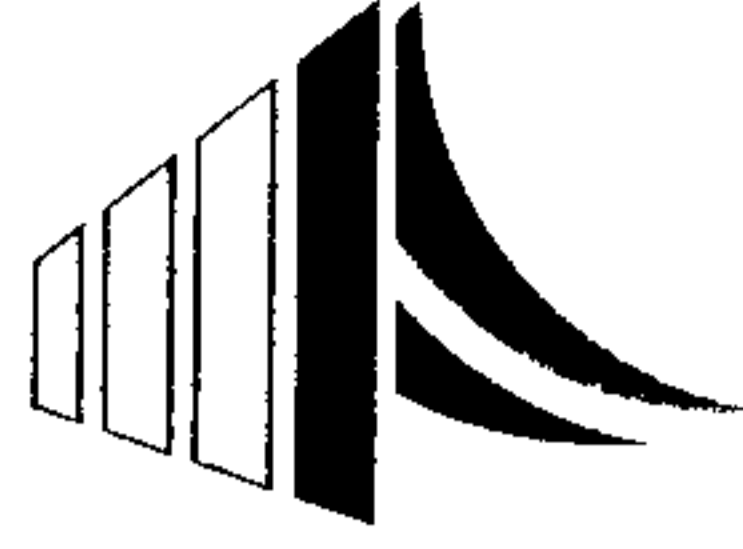
برجاء عرضه على المجلس الموقر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

يُدْرَجُ فِي جَدُولِ أَعْمَالِ الْجَلْسَةِ الْقَادِمَةِ

رئيس اللجنة المالية والاقتصادية
صلاح عبدالرضا خورشيد

عبدالله
١٢ / ٥ / ٢٠١٨



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

تقرير (٤٥)

للجنة الشؤون المالية والاقتصادية

عن:

الاقتراح بقانون بتعديل

بعض أحكام القانون رقم (١)

لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات

إعداد: عبدالعزيز علي الهديب

فيصل أحمد الكندري

مراجعة: د. هالة فهد الحميدي



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

فهرس المرفقات

| ٦-١ | تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية (٤٥) | ١ |
|-------|---|---|
| ١٠-٧ | النص كما انتهت إليه اللجنة ومذكرته الايضاحية | ٢ |
| ١٥-١١ | الجدول المقارن | ٣ |
| ٢٤-١٦ | الاقتراح بقانون رفق تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية رقم (٥٢) | ٤ |



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

التاريخ: ٢٣ شعبان ١٤٣٩ هـ
الموافق: ٩ مايو ٢٠١٨ م

**التقرير الخامس والأربعون
للجنة الشؤون المالية والاقتصادية**

عن:

**الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون
رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات
المقدم من السادة الأعضاء/ محمد حسين الدلال، أسامة عيسى الشاهين،
د. عودة العودة الرويعي، خالد محمد العتيبي، خالد حسين الشطي**

الإحالة:

أحال السيد رئيس مجلس الأمة الاقتراح بقانون بتاريخ ٢٠١٨/٥/٦ وذلك وفق التقرير
رقم (٥٢) للجنة الشؤون التشريعية والقانونية لدراسته وإعداد تقرير بشأنه.

اجتماعات اللجنة:

وبهذا الصدد عقدت اللجنة اجتماع بتاريخ ٢٠١٨/٥/٧ حضره كل من:

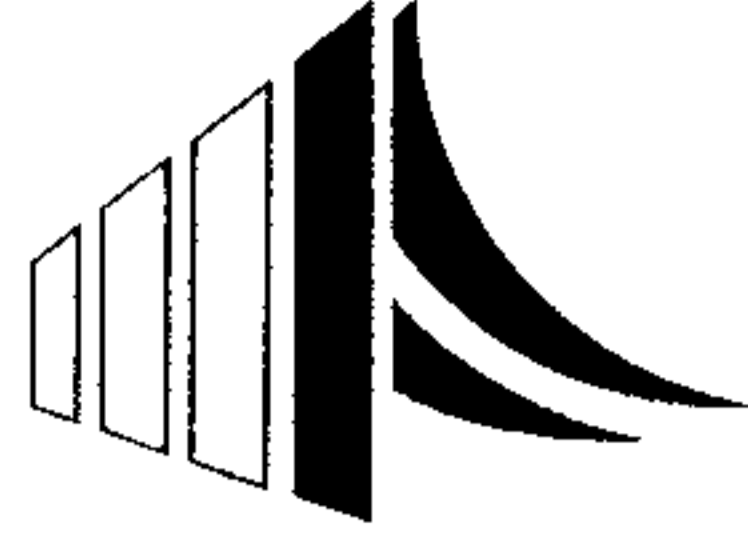
وزير التجارة والصناعة

السيد/ خالد ناصر الروضان

***وزارة التجارة:**

الوكيل المساعد للشؤون الشركات
والتراخيص التجارية

- السيد/ أحمد الفارس



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

مستشار
مستشار
مستشار
باحث قانوني بمكتب الوزير

- السيد/ د.فهد الزميع
- السيد/ د.اياد سعدالله
- السيد/ د.محمد الوسمي
- السيد/ أحمد المطيري

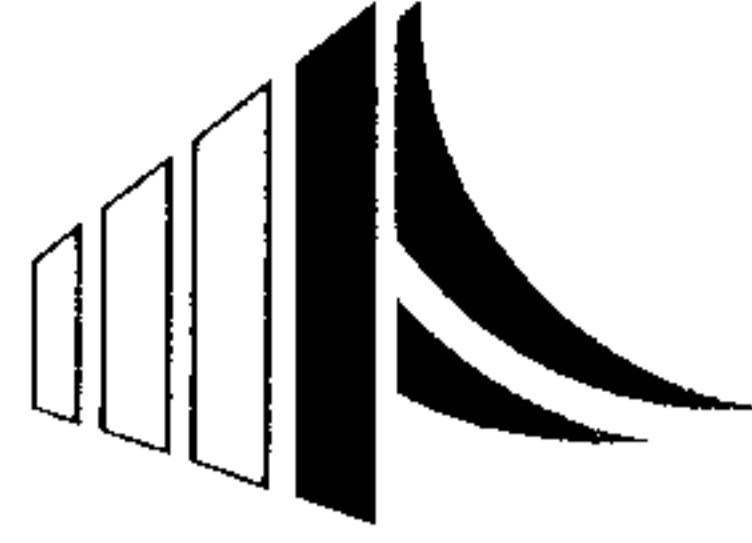
وقد اطلعت اللجنة على الاقتراح بقانون والذي يهدف إلى تسهيل بيئة الأعمال وتوفير الحماية المطلوبة للمساهمين والشركاء الذين يمثلون أقلية في الشركات.

* رأي لجنة الشؤون التشريعية والقانونية:

ترى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية أن الاقتراح بقانون لا يتضمن مخالفة لأحكام الدستور، والصياغة التشريعية سليمة في مجملها.

* رأي وزير التجارة:

أبدى وزير التجارة موافقته على الاقتراح وما تضمنه من تعديلات تصب في صالح تسهيل بيئة الاعمال، حيث أن حماية الأقليات يعد من متطلبات البنك الدولي في هذا المؤشر، فقد قامت وزارة التجارة باتخاذ خطوات جادة للمحافظة على حقوق الأقليات وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات أو الاعتراض على القرارات التي يصدرها مجلس الإدارة في الشركات المساهمة والمدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية حيث تم تعديل اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال بما يصب في هذا الاتجاه.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

عمل اللجنة:

اطلعت اللجنة على الاقتراح بقانون وتبين لها أن التعديلات المقدمة تصدت لبعض الصعوبات التي يواجهها صغار المستثمرين والشركاء الذين يمثلون أقلية في الشركات ذات المسؤولية المحدودة غير المدرجة في سوق الأوراق المالية.

ويأتي هذا الاقتراح ليكمل مسار هذه الإصلاحات من خلال تعديل قانون الشركات، فلما كان قد سبق وأن تم تعديل قانون الشركات بموجب القانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٧ المشار إليه والذي تضمن مجموعة من التعديلات تهدف إلى تسهيل إجراء تأسيس وعمل الشركات ذات المسؤولية المحدودة مثل إضافة البريد الإلكتروني كعنوان للشركة، وإلغاء متطلب إيداع رأس المال في البنك قبل التأسيس وغيرها من التعديلات. أصبح من الضروري تعديل قانون الشركات مرة أخرى ليتسق مع هذه التعديلات السابقة وبما يمكن هذه الشركات من الحصول على ذات المزايا التي حصلت عليها الشركات المدرجة ويوفر لها الحماية، وذلك من خلال تخفيض النسبة المطلوبة لطلب عقد الجمعية العامة تماشياً مع المؤشرات العالمية ومراعاة لطبيعة هذا النوع من الشركات التي تتميز بانخفاض رأسمالها مقارنة بالشركات التي تملكها وتديرها.

وبعد المناقشة والاستماع لوجهات النظر المختلفة رأَت اللجنة ما يلي:

١. تخفيض النسبة المطلوبة لطلب عقد الجمعية العامة من (٢٥%) إلى ما لا يقل عن (١٠%).



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

٢. إلزام الشركات بتوزيع الأرباح المعتمدة من قبل الجمعية العامة خلال فترة لا تتجاوز شهر.
٣. تفويض الجمعية العامة لتحديد الصلاحيات بين المدراء في حال وجود أكثر من مدير.
٤. زيادة المدة الممنوحة لعقد الجمعيات العامة من (١٥) يوماً إلى (٢١) يوماً.

التصويت:

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة وبإجماع آراء أعضائها الحاضرين إلى الموافقة على الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات (بعد التعديل) وذلك على النحو المبين بالجدول المقارن.



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

واللجنة تقدم تقريرها إلى المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده.

مقرر اللجنة

صالح أحمد عاشور

المرفقات :

- النص كما انتهت إليه اللجنة ومذكرته الايضاحية .
- الجدول المقارن .
- الاقتراح بقانون رفق تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية رقم (52).

(١)

**النص كما انتهت إليه اللجنة
ومذكرته الايضاحية**



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

اقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦

بإصدار قانون الشركات

بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات المعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧،

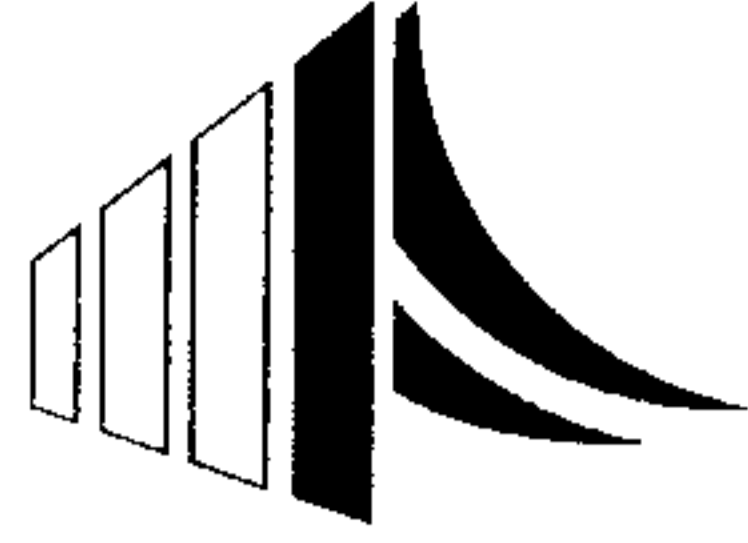
وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة أولى)

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (١١١) ونصي المادتين (١١٤ و ٢٠٦) من القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه النصوص الآتية:

المادة (١١١) فقرة ثانية :

"ويجوز لمدير الشركة دعوة الجمعية العامة للاجتماع في أي وقت، ويتعين عليه دعوتها للاجتماع بناء على طلب يقدم إليه من مجلس الرقابة أو مراقب الحسابات أو عدد من الشركاء يملكون ما لا يقل عن ١٠% من رأس مال الشركة، كما يجوز للوزارة دعوة الجمعية للاجتماع وحضوره في أي وقت في الحالات التي يتعين فيها على المدير دعوتها للاجتماع دون أن يقوم بذلك".



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

المادة (١١٤) :

"يجب على مدير الشركة دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد في اجتماعها السنوي، وذلك خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية، ويدخل في جدول أعمال الجمعية في اجتماعها السنوي النظر واتخاذ قرار في المسائل التالية:

١. تقرير المدير عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية وتقرير مجلس الرقابة إن وجد.
٢. تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للشركة.
٣. البيانات المالية للشركة.
٤. اقتراحات المدير بشأن توزيع الأرباح على أن توزع الأرباح المعتمدة من قبل الجمعية خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انعقاد الجمعية.
٥. تعيين مدير الشركة أو عزله أو تقييد سلطته إذا لم يكن معيناً في عقد الشركة، وفي حالة وجود أكثر من مدير للشركة تقوم الجمعية العمومية بتحديد صلاحيات ومسئوليات كل مدير من المديرين.
٦. تعيين مجلس الرقابة وعزله إن وجد.
٧. تعيين مراقب حسابات للسنة المالية التالية وتحديد أتعابه.
٨. أية موضوعات أخرى ترى أي من الجهات التي يجوز لها طلب عقد اجتماع الجمعية إدراجها في جدول الأعمال".



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

المادة (٢٠٦):

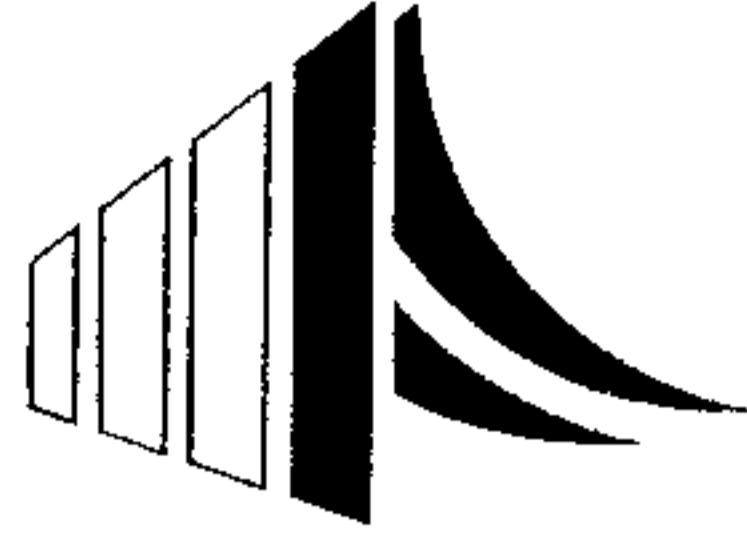
"تتعدّد الجمعية العامة العادية السنوية بناء على دعوة من مجلس الإدارة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاؤ السنة المالية، وذلك في الزمان والمكان اللذين يعينهما عقد الشركة وللمجلس أن يدعو الجمعية للاجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وعلى مجلس الإدارة أن يوجه دعوة للجمعية للاجتماع بناء على طلب مسبب من عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ١٠% من رأس مال الشركة، أو بناء على طلب مراقب الحسابات، وذلك خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ الطلب، وتعد الجهة التي تدعو إلى الاجتماع جدول الاعمال.

ويسري على إجراءات دعوة الجمعية ونصاب الحضور والتصويت الأحكام الخاصة بالجمعية التأسيسية".

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء- كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت
صباح الاحمد الصباح



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

المذكرة الايضاحية

للاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون

رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات

تأتي هذه التعديلات بهدف تسهيل بيئة الأعمال و توفير الحماية المطلوبة للمساهمين و الشركاء الذين يمثلون أقلية في الشركات بحيث تم تخفيض النسبة المطلوبة لطلب عقد الجمعية العامة للشركات ذات المسؤولية المحدودة من (٢٥ %) إلى ما لا يقل عن (١٠ %) و بالإضافة إلى ذلك فقد تم تعديل المادة (١١٤) بإلزام الشركات بتوزيع الأرباح المعتمدة بالجمعية العامة وذلك خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انعقادها، وتعديل البند رقم (٥) من المادة سالفه الذكر بالنص على أنه في حال تعدد مدراء الشركة تختص الجمعية العمومية بتحديد صلاحيات ومسؤوليات كل واحد منهم.

وختاماً فقد تم تعديل المادة (٢٠٦) وزيادة المدة الممنوحة لعقد الجمعيات العامة من (١٥) يوماً إلى (٢١) يوماً وذلك لإعطاء المساهمين والشركاء الفرصة الكافية للتحضير للجمعية العامة والاستعداد لها.

(٢)

الجدول المقارن

جدول مقارنة عن :

الاقترح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات
والقدم من السادة الأعضاء/ محمد الدلال، أسامة الشاهين، د.عودة الرويعي، خالد العتيبي، خالد الشطي

| ملاحظات | ما انتهت إليه اللجنة | الاقترح بقانون | القانون الحالي |
|---------|---|---|----------------|
| | <p>اقترح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار <u>قانون الشركات</u></p> <p>بعد الاطلاع على الدستور، - وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات المعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ ، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p> | <p>اقترح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١ لسنة ٢٠١٦ بإصدار <u>قانون الشركات</u></p> <p>بعد الاطلاع على الدستور، - وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات المعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ ، وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :</p> | |

| ملاحظات | ما انتهت إليه اللجنة | الاقتراح بقانون | القانون الحالي |
|---------|---|--|--|
| | <p>(مادة أولى)</p> <p>يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (١١١) ونصي المادتين (١١٤) و (٢٠٦) من القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه النصوص الآتية:</p> <p>المادة (١١١) فقرة ثانية :</p> <p>"ويجوز لمدير الشركة دعوة الجمعية العامة للاجتماع في أي وقت، ويتعين عليه دعوتها للاجتماع بناء على طلب يقدم إليه من مجلس الرقابة أو مراقب الحسابات أو عدد من الشركاء يملكون ما لا يقل عن ١٠% من رأس مال الشركة، كما يجوز للوزارة دعوة الجمعية للاجتماع وحضوره في أي وقت في الحالات التي يتعين فيها على المدير دعوتها للاجتماع دون أن يقوم بذلك."</p> | <p>(مادة أولى)</p> <p>يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (١١١) ونصي المادتين (١١٤) و (٢٠٦) من القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه النصوص الآتية:</p> <p>المادة (١١١) فقرة ثانية :</p> <p>ويجوز لمدير الشركة دعوة الجمعية العامة للاجتماع في أي وقت، ويتعين عليه دعوتها للاجتماع بناء على طلب يقدم إليه من مجلس الرقابة أو مراقب الحسابات أو عدد من الشركاء يملكون ١٠% من رأس مال الشركة، كما يجوز للوزارة دعوة الجمعية للاجتماع وحضوره في أي وقت في الحالات التي يتعين فيها على المدير دعوتها للاجتماع دون أن يقوم بذلك.</p> | <p>مادة (١١١)</p> <p>يكون للشركة ذات المسؤولية المحدودة جمعية عامة من جميع الشركاء تجتمع بناء على دعوة من مدير الشركة.</p> <p>ويجوز لمدير الشركة دعوة الجمعية العامة للاجتماع في أي وقت، ويتعين عليه دعوتها للاجتماع بناء على طلب يقدم إليه من مجلس الرقابة أو مراقب الحسابات أو عدد من الشركاء يملكون ما لا يقل عن ربع رأس مال الشركة، كما يجوز للوزارة دعوة الجمعية للاجتماع وحضوره في أي وقت في الحالات التي يتعين فيها على المدير دعوتها للاجتماع دون أن يقوم بذلك.</p> <p>ويسري على إجراءات الدعوة للجمعية العامة للشركاء الأحكام الخاصة بإجراءات الدعوة للجمعية العامة للشركة المساهمة المقفلة.</p> |

| ملاحظات | ما انتهت إليه اللجنة | الاقتراح بقانون | القانون الحالي |
|---------|--|--|--|
| | <p>المادة ١١٤ :</p> <p>"يجب على مدير الشركة دعوة الجمعية العامة العادية للاعتماد في اجتماعها السنوي، وذلك خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية، ويدخل في جدول أعمال الجمعية في اجتماعها السنوي النظر واتخاذ قرار في المسائل التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. تقرير المدير عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية وتقرير مجلس الرقابة إن وجد. ٢. تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للشركة. ٣. البيانات المالية للشركة. ٤. اقتراحات المدير بشأن توزيع الأرباح على أن توزع الأرباح توزع الأرباح المعتمدة من قبل الجمعية خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انعقاد الجمعية. ٥. تعيين مدير الشركة أو عزله أو تقييد سلطته إذا لم يكن معيناً في عقد الشركة، وفي حالة وجود أكثر من مدير للشركة تقوم الجمعية العمومية بتحديد صلاحيات ومسئوليات كل مدير من صلاحيات ومسئوليات كل مدير من المديرين. ٦. تعيين مجلس الرقابة وعزله إن وجد. ٧. تعيين مراقب حسابات للسنة المالية التالية وتحديد أتعابه. ٨. أية موضوعات أخرى ترى أي من الجهات التي يجوز لها طلب عقد اجتماع الجمعية إدراجها في جدول الأعمال". | <p>المادة ١١٤ :</p> <p>يجب على مدير الشركة دعوة الجمعية العامة للاعتماد في اجتماعها السنوي، وذلك خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية، ويدخل في جدول أعمال الجمعية في اجتماعها السنوي النظر واتخاذ قرار في المسائل التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. تقرير المدير عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية. ٢. تقرير مجلس الرقابة في شأن الأمور الإدارية والمالية للشركة. ٣. تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للشركة. ٤. البيانات المالية للشركة. ٥. اقتراحات المدير بشأن توزيع الأرباح على أن توزع الأرباح المعتمدة من قبل الجمعية خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انعقاد الجمعية. ٦. تعيين مدير الشركة أو عزله أو تقييد سلطته إذا لم يكن معيناً في عقد الشركة، وفي حالة وجود أكثر من مدير للشركة تقوم الجمعية العمومية بتحديد صلاحيات ومسئوليات كل مدير من المديرين. ٧. تعيين مجلس الرقابة وعزله إن وجد. ٨. تعيين مراقب حسابات للسنة المالية التالية وتحديد أتعابه. ٩. أية موضوعات أخرى ترى أي من الجهات التي يجوز لها طلب عقد اجتماع الجمعية إدراجها في جدول الأعمال. | <p>مادة ١١٤</p> <p>يجب على مدير الشركة دعوة الجمعية العامة العادية للاعتماد في اجتماعها السنوي، وذلك خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية، ويدخل في جدول أعمال الجمعية في اجتماعها السنوي النظر واتخاذ قرار في المسائل التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. تقرير المدير عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية، وتقرير مجلس الرقابة إن وجد. ٢. تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للشركة. ٣. البيانات المالية للشركة. ٤. اقتراحات المدير بشأن توزيع الأرباح. ٥. تعيين مدير الشركة أو عزله أو تقييد سلطته إذا لم يكن معيناً في عقد الشركة. ٦. تعيين مجلس الرقابة وعزله إن وجد. ٧. تعيين مراقب حسابات للسنة المالية التالية وتحديد أتعابه. ٨. أية موضوعات أخرى ترى أي من الجهات التي يجوز لها طلب عقد اجتماع الجمعية إدراجها في جدول الأعمال . |

| ملاحظات | ما انتهت إليه اللجنة | الاقتراح بقانون | القانون الحالي |
|---------|--|--|---|
| | <p><u>المادة ٢٠٦:</u></p> <p>"تتعقد الجمعية العامة العادية السنوية بناء على دعوة من مجلس الإدارة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية، وذلك في الزمان والمكان اللذين يعينهما عقد الشركة وللمجلس أن يدعو الجمعية للاجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وعلى مجلس الإدارة أن يوجه دعوة للجمعية من عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن ١٠% من رأس مال الشركة، أو بناء على طلب مراقب الحسابات، وذلك خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ الطلب، وتعد الجهة التي تدعو إلى الاجتماع جدول الأعمال.</p> <p>ويسري على إجراءات دعوة الجمعية ونصاب الحضور والتصويت الأحكام الخاصة بالجمعية التأسيسية."</p> | <p><u>المادة ٢٠٦:</u></p> <p>تتعقد الجمعية العامة العادية السنوية بناء على دعوة من مجلس الإدارة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية، وذلك في الزمان والمكان اللذين يعينهما عقد الشركة وللمجلس أن يدعو الجمعية للاجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وعلى مجلس الإدارة أن يوجه دعوة للجمعية للاجتماع بناء على طلب مسبب من عدد من المساهمين يملكون عشرة بالمئة من رأس مال الشركة، وعشرون يوماً من تاريخ الطلب وتعد الجهة التي تدعو إلى الاجتماع جدول الاعمال.</p> <p>ويسري على إجراءات دعوة الجمعية ونصاب الحضور والتصويت الأحكام الخاصة بالجمعية التأسيسية.</p> | <p><u>الفصل الثامن</u> <u>الجمعية العامة</u> <u>(مادة ٢٠٦)</u></p> <p>تتعقد الجمعية العامة العادية السنوية بناء على دعوة مجلس الإدارة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاء السنة المالية، وذلك في الزمان والمكان اللذين يعينهما عقد الشركة، وللمجلس أن يدعو الجمعية للاجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وعلى مجلس الإدارة أن يوجه دعوة للجمعية للاجتماع بناء على طلب مسبب من عدد من المساهمين يملكون عشرة بالمئة من رأس مال الشركة، أو بناء على طلب مراقب الحسابات وذلك خلال خمس عشرة يوماً من تاريخ الطلب، وتعد جدول الأعمال الجهة التي تدعو إلى الاجتماع.</p> <p>ويسري على إجراءات دعوة الجمعية ونصاب الحضور والتصويت الأحكام الخاصة بالجمعية التأسيسية.</p> |

| ملاحظات | ما انتهمت إليه اللجنة | الاقتراح بقانون | القانون الحالي |
|---------|--|--|----------------|
| | <p>(المادة الثانية)</p> <p>على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.</p> <p>أمير دولة الكويت صباح الاحمد الصباح</p> | <p>(المادة الثانية)</p> <p>على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.</p> <p>أمير دولة الكويت صباح الاحمد الصباح</p> | |

(٢)

الاقترح بقانون

رفق تقرير لجنة الشؤون

التشريعية والقانونية رقم

(٥٢)



مجلس الأمة

NATIONAL ASSEMBLY

الفصل التشريعي الخامس عشر

دور الانعقاد العادي الثاني

دولة الكويت

State of Kuwait

التقرير رقم (52)

قطاع اللجان

لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

التاريخ: ٧ شعبان 1439 هـ

الموافق: ٢٣ ابريل 2018 م

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،

يسرني أن أقدم لكم التقرير الثاني والخمسين للجنة الشؤون التشريعية والقانونية عن الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات .

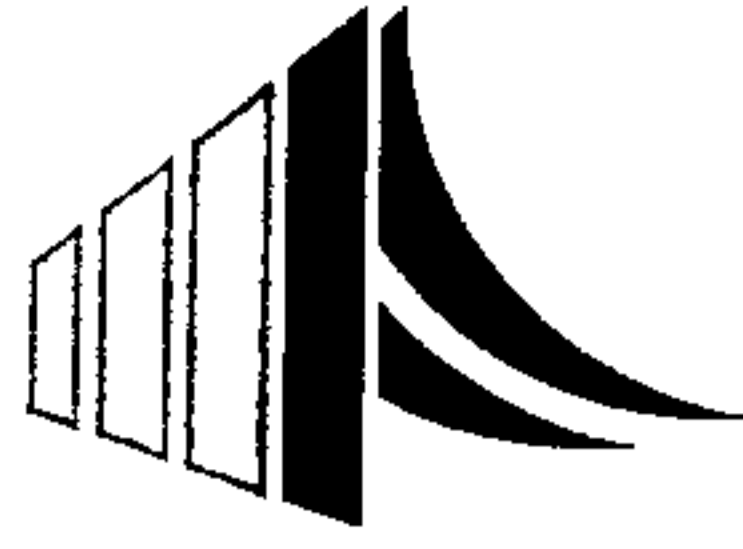
برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس اللجنة

الحميدي بدر السبيعي

دفع لمعالجة أعمال اللجنة العامة
بمجالس لجان الشؤون العامة والاقتصادية
عبدالله
٢٠١٨/٥/٢٣



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

الفصل التشريعي الخامس عشر
دور الانعقاد العادي الثاني

التاريخ : ٧ شعبان 1439هـ
الموافق : ٢٣ ابريل 2018م

**التقرير الثاني والخمسون
للجنة الشؤون التشريعية والقانونية**

عن

الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون
رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات
المقدم من السادة الأعضاء / محمد حسين الدلال، أسامة عيسى الشاهين
د. عودة العودة الرويعي، خالد محمد العتيبي، خالد حسين الشطي

الإحالة :

أحال السيد رئيس مجلس الأمة إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية الاقتراح بقانون
المشار إليه بتاريخ 2018/4/10، وذلك لدراسته وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس .

اجتماع اللجنة :

عقدت اللجنة لهذا الغرض اجتماعاً بتاريخ 2018/4/16 .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

موضوع الاقتراح بقانون :

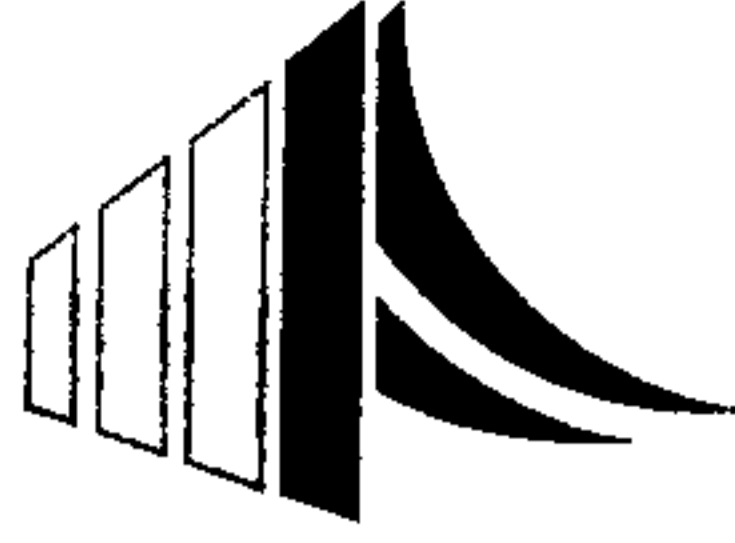
يقضي الاقتراح بقانون إلى تعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2016 بإصدار قانون الشركات ، وذلك باستبدال كل من نص الفقرة الثانية من المادة (111) ونصي المادتين (114، 206) .

يهدف الاقتراح بقانون - حسبما ورد في مذكرته الإيضاحية - إلى تسهيل بيئة الأعمال، وتوفير الحماية المطلوبة للمساهمين والشركاء الذين يمثلون أقلية في الشركات .

عرض عمل اللجنة :

بعد البحث والدراسة تبين للجنة أن الاقتراح بقانون لا يتضمن مخالفة لأحكام الدستور، وأن الفكرة منه قد شرعت لمواجهة بعض الصعوبات التي برزت في الواقع العملي ومن شأنها تحسين وضع الكويت في المؤشرات الدولية ، إذ جاء بأحكام تنظيمية تسهل بيئة الأعمال وتوفير حماية للمساهمين والشركاء الذين يمثلون أقلية في الشركات من خلال تخفيض النسبة المطلوبة لطلب عقد الجمعية العامة للشركات ذات المسؤولية المحدودة من (25%) إلى (10%) ذلك أن هذه الشركات من أكثر الشركات انتشاراً وشهرة في الكويت، فضلاً عن أن المبدأ العالمي يتجه نحو تقليل النصاب الداعي لعقد الشركات العمومية وذلك لإشراك جميع المساهمين والمشاركين فيها وللحد من تسلط البعض في الدعوة إليها.

- وقد رأت اللجنة تعديل صياغة البند (6) من المادة (114) ليكون "ومسؤوليات كل مدير منهم" بدلاً من "ومسؤوليات كل مدير من المديرين" لضبط الصياغة التشريعية .



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

State of Kuwait

رأي اللجنة (التصويت):

بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراح بقانون مع الأخذ بالتعديل سالف الذكر .

State of Kuwait



دولة الكويت

برجاء عرضه على المجلس الموقر لاتخاذ ما يراه مناسباً بصدده في ضوء ما
تقضي به المادة (98) من اللائحة الداخلية .

مقرر اللجنة

طلال سعد الجلال

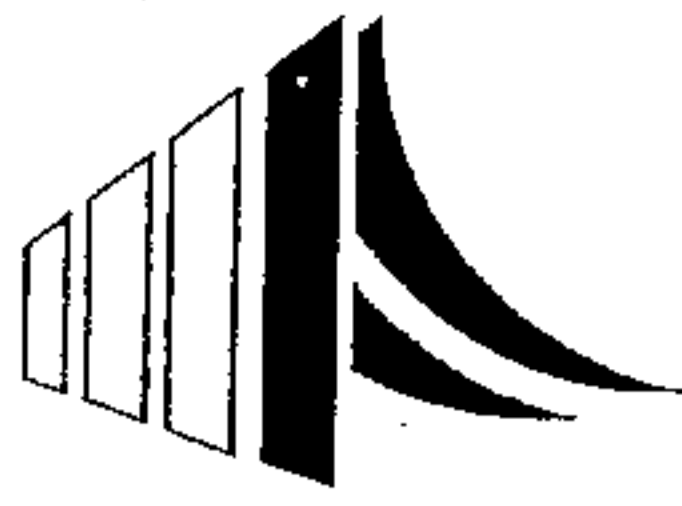
*** المرفقات:**

- مرفق رقم (1): نسخة من الاقتراح بقانون .

- ٢٠ -

موضوع (1)

المادة الأولى



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

٧٧٤ / ٧١٤

دولة الكويت

٢٠١٤ / ١١٠

المحترم

السيد/ رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ..

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل بعض أحكام القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاؤنا التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية ..

مقدمو الاقتراح

أسامه عيسى الشاهين

محمد حسين الدلال

خالد محمد العتيبي

د. عودة العودة الرويعي

خالد حسين الشطي

نحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية
ديوانه على الأعضاء

علاء الدين
٢٠١٤ / ١١٠



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

اقتراح بقانون

بتعديل بعض أحكام القانون

رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات المعدل بالقانون رقم (١٥) لسنة ٢٠١٧،

وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

(مادة أولى)

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (١١١) ونصي المادتين (١١٤ و٢٠٦) من القانون رقم (١) لسنة ٢٠١٦ المشار إليه النصوص الآتية:

المادة (١١١) فقرة ثانية:

"يجوز لمدير الشركة دعوة الجمعية العامة للاجتماع في أي وقت، و يتعين عليه دعوتها للاجتماع بناء على طلب يقدم إليه من مجلس الرقابة أو مراقب الحسابات أو عدد من الشركاء يملكون (١٠%) من رأس مال الشركة، كما يجوز للوزارة دعوة الجمعية للاجتماع وحضوره في أي وقت في الحالات التي يتعين فيها على المدير دعوتها للاجتماع دون أن يقوم بذلك".

المادة (١١٤):

"يجب على مدير الشركة دعوة الجمعية العامة العادية للانعقاد في اجتماعها السنوي، وذلك خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية، ويدخل في جدول أعمال الجمعية في اجتماعها السنوي النظر واتخاذ قرار في المسائل التالية:

١- تقرير المدير عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية.

٢- تقرير مجلس الرقابة في شأن الأمور الإدارية والمالية للشركة.

٣- تقرير مراقب الحسابات عن البيانات المالية للشركة.

٤- البيانات المالية للشركة.

٥- اقتراحات المدير بشأن توزيع الأرباح على أن توزع الأرباح المعتمدة من قبل الجمعية

خلال فترة لا تجاوز شهراً من تاريخ انعقاد الجمعية.

- ٢٢ -



مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

State of Kuwait

دولة الكويت

٦- تعيين مدير الشركة أو عزله أو تقييد سلطته إذا لم يكن معيناً في عقد الشركة، وفي حالة وجود أكثر من مدير للشركة تقوم الجمعية العمومية بتحديد صلاحيات ومسئوليات كل مدير من المديرين.

٧- تعيين مجلس الرقابة و عزله إن وجد.

٨- تعيين مراقب حسابات للسنة المالية التالية و تحديد أتعابه.

٩- أية موضوعات أخرى ترى أي من الجهات التي يجوز لها طلب عقد اجتماع الجمعية إدراجها في جدول الأعمال".

المادة (٢٠٦):

" تتعقد الجمعية العامة العادية السنوية بناء على دعوة من مجلس الإدارة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاج السنة المالية، و ذلك في الزمان و المكان اللذين يعينهما عقد الشركة و للمجلس أن يدعو الجمعية للاجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وعلى مجلس الإدارة أن يوجه دعوة الجمعية للاجتماع بناء على طلب مسبب من عدد من المساهمين يملكون عشرة بالمئة من رأس مال الشركة، أو بناء على طلب مراقب الحسابات، وذلك خلال واحد وعشرين يوماً من تاريخ الطلب و تعد الجهة التي تدعو إلى الاجتماع جدول الأعمال. ويسري على إجراءات دعوة الجمعية ونصاب الحضور والتصويت الأحكام الخاصة بالجمعية التأسيسية".

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

صباح الأحمد الصباح

المذكرة الإيضاحية

**للاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون
رقم (١) لسنة ٢٠١٦ بإصدار قانون الشركات**

تأتي هذه التعديلات بهدف تسهيل بيئة الأعمال وتوفير الحماية المطلوبة للمساهمين و الشركاء الذين يمثلون أقلية في الشركات حيث تم تعديل الفقرة الثانية من المادة (١١٠) بتخفيض النسبة المطلوبة لطلب عقد الجمعية العامة للشركات ذات المسؤولية المحدودة من (٢٥%) إلى (١٠%) وبالإضافة إلى ذلك فقد تم تعديل المادة (١١٤) بإلزام الشركات بتوزيع الأرباح المعتمدة من قبل الجمعية العامة وذلك خلال فترة لا تتجاوز شهراً من تاريخ انعقادها. وختاماً فقد تم تعديل المادة (٢٠٦) لتصبح مدة الإخطار لعقد الجمعيات العامة من (١٥) يوماً إلى (٢١) يوماً وذلك لإعطاء المساهمين و الشركاء الفرصة الكافية للتحضير للجمعية العامة و الاستعداد لها.